

حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د/ عيسى بن ناصر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة

Résumé:

Les études et les analyses, concernant la transformation de l'économie mondiale, au cours des deux dernières décennies, soulignent la place et le rôle des PME dans les économies des pays développés et des pays en développement (PED). Néanmoins, les PME sont fragiles et souffrent du manque de ressources financières et humaines pour acquérir la technologie qui leur permet de suivre le cours des transformations économiques rapides. Par conséquent, tous les états surtout les (PED) sont appelés de prendre en charge les PME, par la création de réseaux d'appui aux PME. Il s'avère que les pépinières d'affaires se présentent comme les meilleurs systèmes de réseaux d'appui.

En fin, l'appréciation du thème de recherche, à travers l'étude et l'analyse, s'appuie sur le développement des principaux axes suivants :

Premier axe : Notion et importance des PME.

Deuxième axe : Les difficultés et les problèmes rencontrés par les PME.

Troisième axe : Rôle des pépinières d'affaires en tant que mécanisme de soutien et de développement des PME.

الملخص:

أثبتت التحاليل والدراسات التي أجريت حول تطور الاقتصاد العالمي خلال العشريتين الأخيرتين تزايد دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والنامية، وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بالهشاشة، وتفتقر إلى الموارد المالية والبشرية لاكتساب التكنولوجيا بما يسمح لها بمواكبة التحولات الاقتصادية السريعة كان لزاما على مختلف الدول - وخاصة النامية - إحاطتها بعناية خاصة، وذلك من خلال إقامة شبكات دعم تقدم لها يد المساعدة . ولعل من أبرز نظم شبكات الدعم حاضنات الأعمال .

وحتى نفي موضوع البحث حقه من الدراسة والتحليل سنتعرض إلى المحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المحور الثاني: الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المحور الثالث: دور حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مقدمة

أفرزت التحولات الاقتصادية الدولية منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي نمطا جديدا في مجال الأعمال، يتمثل مضمونه في تزايد الأهمية النسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من جهة، وحلول اقتصاد المعرفة، كمصدر للثروة، محل اقتصاد العضلات ورأس المال من جهة أخرى.

وحيث أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتصف بوجه عام بالهشاشة، وتفتقر إلى الموارد البشرية والمالية لاكتساب التكنولوجيا بما يسمح لها بمواكبة هذه التحولات كان لزاما على مختلف الدول – وخاصة النامية – إحاطتها بعناية خاصة، وذلك من خلال إقامة شبكات دعم أخذت عدة صور أبرزها نظم حاضنات الأعمال .

من هذا المنطلق فإن هذه المقالة تهدف إلى محاولة إبراز مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تبحث في عمق العقبات والمشكلات التي تقف حجر عثرة في طريق تنمية وتطور هذه المؤسسات، واستجلاء أفضل الوسائل والأساليب – وخاصة آلية حاضنات الأعمال – التي يمكن استخدامها في كفالة وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد تأزم الأوضاع المالية في معظم دول العالم في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وخاصة في الدول النامية تغير الاتجاه من الاعتماد على المؤسسات الكبيرة إلى الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ضعف القدرات الاستثمارية، إضافة إلى دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولتوضيح الأمر أكثر يجب التطرق إلى كل من مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، وبين الدول النامية والدول المتقدمة، وفي الدولة الواحدة يمكن أن يختلف مفهوم هذه المؤسسات بحسب القطاعات الاقتصادية التي تعمل فيها ومرحلة النمو الاقتصادي والصناعي التي يمر بها

اقتصاد هذه الدولة، بمعنى أن المؤسسات التي كانت تعتبر كبيرة في مرحلة ما يمكن أن تعتبر صغيرة أو متوسطة في مرحلة أخرى.

ورغم صعوبة إيجاد تعريف موحد، فإن محاولات التعاريف الكثيرة، تشمل حزمة من المعايير والتي من أهمها:

— حجم رأس المال المستثمر

— عدد العمال في المؤسسة

— طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية

— المستوى التقني المستخدم

— حجم الإنتاج والقيمة المضافة

— رقم الأعمال

ويعتبر الاعتماد على معيار عدد العمال هو الأكثر شيوعاً لأنه يسمح بالمقارنة بين المؤسسات في مختلف الدول وفي كل النشاطات ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار:

— البساطة في التطبيق

— السهولة في المقارنة

— الثبات النسبي

— توافر البيانات

وفي هذا الإطار سنتطرق إلى التعاريف التالية:

1 — تعريف الكونفيدريالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية:

تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المشروعات التي يتولى فيها قادتها شخصياً مباشرة المسؤوليات المالية والاجتماعية والتقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة⁽¹⁾.

2 — تعريف قانون الشركات البريطاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر

عام 1985:

عرف قانون الشركات البريطاني المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية⁽²⁾:

— حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 10 مليون أورو)

— حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي
— عدد من العمال والموظفين لا يزيد على 250 عامل.

3 — تعريف مشروع قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

" عرف هذا القانون المشروع الصغير بأنه كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة، ويقل عدد العمال فيه عن مائة عامل ويقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه"⁽³⁾.

4 — تعريف الاتحاد الأوروبي المعتمد في أبريل 1996:

أعاد الاتحاد الأوروبي النظر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتمد تعريفا جديدا مبني على المحددات التالية⁽⁴⁾:

— رقم أعمال سنوي لا يزيد عن 28 مليون دولار
— حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي
— عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل أو موظف
— مبدأ الاستقلالية

5 — تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

حاولت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1999 عن طريق لجنة وزارية مشتركة اقتراح تعريف يعتمد على معياري عدد العمال، وحجم رقم الأعمال، وكان كالتالي⁽⁵⁾:

— المؤسسات الصغرى (المصغرة) تشغل على الأكثر 5 عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي لا يتعدى 3600000 دج .

— المؤسسات الصغيرة تشغل على الأكثر 50 عاملا وتحقق رقم أعمال سنوي لا يتعدى 36000000 دج

— المؤسسات المتوسطة تشغل على الأكثر 250 عاملا، وتحقق رقم أعمال سنوي لا يتعدى 180000000 دج . وهذا التعريف لا يأخذ مبدأ الاستقلالية.

وفي سنة 2001 اعتمد المشرع الجزائري معايير الاتحاد الأوروبي لسنة 1996 في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعرف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل من عامل إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج ومجموع الميزانية السنوي أقل من 10 مليون دج، في حين أن المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توظف من 10 إلى 49 عامل أجير وتحقق رقم أعمال أقل من 200 مليون دج، ومجموع الميزانية السنوي أقل من 100 مليون دج. وعرف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك المؤسسة التي تشغل بين 50 إلى 250 عامل وتحقق رقم أعمال بين 200 مليون، و2 مليار دج ومجموع الميزانية السنوي بين 100 و500 مليون دج⁽⁶⁾.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما وأساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول المتقدمة والنامية إذا حظيت بالرعاية والدعم لقد أثبتت التحاليل والدراسات التي أجريت حول تطور الاقتصاد العالمي خلال العشرينيتين الأخيرتين الدور الرائد الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، فهي تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في:

- توفير مناصب تشغيل جديدة
- جذب وتعبئة المدخرات واستثمارها
- دعم وتنمية الصادرات
- المساهمة في الابتكار
- تحقيق التكامل الاقتصادي
- المساهمة في التنمية الإقليمية
- 1 — مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل جديدة:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل للشباب والكوادر الفنية والحرفية المتوسطة — بكلفة استثمارية منخفضة — وذلك لبساطة الفن الإنتاجي المستخدم.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبة تجاوزت 90% من عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم، وتشغل ما بين 50% و 60% من إجمالي قوة العمل وتوفر الصناعات الصغيرة والمتوسطة نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوروبي (7).

بالنسبة للدول النامية توجد عدة عوامل بالنسبة لأهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل أهمها (8):

1 - 1 - تعاني الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلاً عن عدم وجود مجال لتوظيف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.

1 - 2 - تساعد المؤسسات الصغيرة على حل مشكلة ندرة رأس المال في معظم الدول النامية، فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة - في المتوسط - لخلق فرص العمل. لقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة فرصة العمل من الاستثمار في الصناعات الصغيرة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة فرصة العمل في الصناعة الكبيرة.

1 - 3 - تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور رائد في تكوين قاعدة من العمالة الماهرة، فهي غالباً ما تعتمد على استخدام عمالة غير ماهرة أو منخفضة المهارة، ومع مرور الوقت تتحول هذه العمالة إلى عمالة ماهرة

1 - 4 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات واستثمارها.

تقوم المؤسسات الصغيرة باستقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة كون إنشاء هذه المؤسسات لا يحتاج لرؤوس أموال كبيرة من جهة، وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى، إضافة إلى تفضيلات صغار المدخرين للإشراف المباشر على استثماراتهم.

2 - مساهمة المؤسسات الصغيرة في دعم الصادرات:

تلعب المؤسسات الصغيرة دوراً مؤثراً في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجات الطلب المحلي، وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة، لما

تتميز به من مميزات نسبية ووفورات اقتصادية، إضافة إلى توفر المؤسسات الصغيرة على عدة عوامل تكسبها دورا فعالا في تنمية الصادرات منها⁽⁹⁾:

2 - 1 - منتجات المؤسسات الصغيرة غالبا ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي يكسبها قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية .

2 - 2 - اعتماد الصناعات الصغيرة على فنون إنتاجية كثيفة العمل يساعد في نقص تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية في أسواق التصدير .

2 - 3 - تتمتع المؤسسات الصغيرة بقدر أكبر من المرونة - عن المشروعات الكبيرة - في التحول من خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير .

وبلغت مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في صادرات بعض الدول الآسيوية معدلات عالية جدا، حيث بلغت 60% في الصين، و56% في تايوان، و40% في كوريا الجنوبية⁽¹⁰⁾ .

3 - المساهمة في الابتكار والتكنولوجيا:

تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجديد والابتكار والتطور التكنولوجي والبحث العلمي، خاصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة كالإلكترونيات الدقيقة، والتكنولوجيات الحيوية، من خلال تركزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل، وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين⁽¹¹⁾ .

4 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي

يأخذ التكامل بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة عامة والصناعية خاصة صورتين⁽¹²⁾ :

4 - 1 - التكامل المباشر: ويعني الارتباط أو التعاقد بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والكبيرة على استخدام كل منها لمنتجات الأخرى كعنصر إنتاجي في عملياتها الإنتاجية، ويأخذ هذا التكامل شكلين:

4 - 1 - 1 - التعاقد من الباطن : يطلق التعاقد من الباطن على العلاقة التي

تقوم بين المصانع الكبيرة والصغيرة والتي بموجبها تستخدم المؤسسات الكبيرة منتج المؤسسات الصغيرة كعنصر إنتاجي في عملياتها الإنتاجية، ومثال ذلك الصناعات الهندسية والإلكترونية.

4 - 1 - 2 - التعاقد المسمى بالتصنيع اللاحق: ويطلق هذا النوع من التعاقد

على العلاقة التي بموجبها تستخدم الصناعات الصغيرة منتج الصناعات الكبيرة كعنصر إنتاجي، مثل تجميع أجهزة الراديو والتلفزيون وصناعة الزيوت.

4 - 2 - التكامل غير المباشر : يعتمد التكامل غير المباشر على التخصص

وتقسيم العمل بين المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة دون أية اتفاقات أو عقود بين الطرفين، ولكن نتيجة لقوى السوق والرغبة في توفير المنتج بأقل تكلفة ممكنة.

يحقق التكامل بين المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة مزايا للطرفين (13):

فبالنسبة للمؤسسات الكبيرة:

— الحصول على المستلزمات الإنتاجية التي تحتاجها في العملية الإنتاجية بتكلفة أقل مما لو قامت هي بإنتاجها.

— التخفيف من وطأة التقلبات العنيفة في حجم الطلب، حيث أن الصناعات الصغيرة تتميز بمرونة أكبر في تغيير حجم الإنتاج بأقل ضرر ممكن عند تغيير الطلب.

— تعد الصناعات الصغيرة حقول تدريب للعمليات الصناعية الكبيرة، حيث يمكن من خلال العمل في مجالات الصناعات الصغيرة المختلفة، تطبيق بعض الأساليب التكنولوجية الأولية بما يمكن من استيعاب الخبرة التكنولوجية بوجه عام.

— قدرة الصناعات الصغيرة على استيعاب قوة العمالة الزائدة والمتوقعة داخل المصانع الكبيرة بفعل إدخال التكنولوجيات والتقنيات الحديثة لأن متطلبات النمو والتقدم تتطلب ذلك.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة :

— فهي تجد سوقاً لتصريف منتجاتها، ومجالاً يوفر لها الحصول على ما تحتاجه من مستلزمات الإنتاج.

— الحصول على الخدمات والاستشارات الفنية من المصانع الكبيرة، وإمكانية التزود برأس المال العامل مقابل منتجاتها.

5 — مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على الانتشار الجغرافي بعكس الوضع في المؤسسات الكبيرة الحجم التي تميل إلى التركيز في المدن والمناطق الصناعية، ويرجع ذلك إلى تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها لما يتوفر لها من مقومات، مثل (14) :

5 — 1 — إمكانية اعتمادها على قدر ضئيل ومحدود من خدمات البنية الأساسية.

5 — 2 — القدرة على تسويق منتجاتها في الأسواق والأماكن المحيطة بها.

5 — 3 — قدرتها في الحصول على المواد الخام وكافة مستلزمات الإنتاج من المناطق التي تتوطن بها.

المحور الثاني: الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومشاكل عديدة تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتتمثل أبرز المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات فيما يلي:

— المشكلات التمويلية

— المشكلات الإدارية

— المشكلات الفنية

— المشكلات التسويقية

أولاً: الصعوبات والمشكلات التمويلية

يواجه صغار المستثمرين صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لاستثماراتهم بالحجم المناسب والشروط الميسرة عند التأسيس أو توسيع مشروعاتهم، وإذا توفرت مصادر التمويل فإن الفوائد التي يتحملها المستثمر تكون عالية، إضافة إلى صرامة الضمانات وتعدد إجراءاتها.

على الرغم من أن الموجودات الثابتة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد أساساً على الإمكانيات الذاتية، فإن هذه المؤسسات أخذت تلجأ وبشكل متزايد مؤخراً بفعل ضغوط الأزمة الاقتصادية، أو بفعل الحاجة إلى التطوير والتحديث، أو غير ذلك، إلى مصادر التمويل الخارجية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع حاد في ديون المؤسسات مما ضاعف الأخطار والتهديدات عليها⁽¹⁵⁾.

وعموماً يمكن اختصار المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

- 1 — مشاكل متعلقة بالحصول على التكلفة الاستثمارية للمشروع
 - 2 — مشاكل متعلقة بتمويل التوسعات الاستثمارية في مرحلة النمو السريع للمشروع.
 - 3 — مشاكل تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تطلبها الجهات المانحة للائتمان، فضلاً عن عبء الفوائد.
- تتشرط البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من القروض ضمانات تتجاوز قيمتها نسبة 150% من قيمة القروض.

ثانياً : المشكلات والصعوبات الإدارية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وصعوبات منها:

- 1 — يتعرض المستثمرون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء التأسيس إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحياناً إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته.
- 2 — تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات جمركية تتمثل أساساً في الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لن تتكيف مع القوانين والآليات الجمركية والأعراف الدولية. وكذلك تعاني هذه المؤسسات من مشاكل وصعوبات ضريبية كثيرة منها⁽¹⁶⁾:

2 - 1 - خضوع المؤسسات الصغيرة للأسلوب الجزافي في تقدير الضرائب (العدم إمساك الدفاتر المحاسبية) مما ينتج عنه المبالغة في تقدير مقدار الضريبة على هذه المؤسسات.

2 - 2 - تعدد الضرائب المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية، الضريبة على المباني، الضريبة على المشتريات والمبيعات....)

2 - 3 - عدم التمييز في تقدير الضريبة بين النشاط التجاري والإنتاجي، وكذلك عدم التمييز في النشاط الإنتاجي بين حالة التشغيل بكامل الطاقة الإنتاجية أو التشغيل الجزئي أو حتى التوقف التام.

2 - 4 - عدم منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الامتيازات والإعفاءات الضريبية التي تمنح للمؤسسات الكبيرة.

3 - ضعف المعلومات والإحصاءات لدى هذه المؤسسات، وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط السلع المنتجة ولوائح العمل وغيرها من البيانات والإحصاءات الضرورية لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

ثالثاً: المشاكل والصعوبات الفنية

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال إلى صعوبات ومشاكل كثيرة منها:

1 - عدم القدرة على اختيار الفن التكنولوجي المتطور بسبب عدم توافر التمويل المتاح مما يؤدي إلى استمرار الاعتماد على الفنون الإنتاجية المتقادمة وبالتالي تحقيق معدلات إنتاج ومستويات جودة منخفضة، ومن ثم إنتاج لا يتمتع بمزايا نسبية.

2 - صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية التي ترفع من مستوى مواصفات ونوعية منتجاتها وتجعلها أكثر قبولا أو قدرة على المنافسة.

3 - ضعف المستوى الفني لليد العاملة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق وغيرها. ويضاف إلى ذلك هجرة اليد العاملة الماهرة إلى

المؤسسات الكبيرة بحثاً عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية.

رابعاً : المشاكل والصعوبات التسويقية.

تجابه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومشكلات تسويقية على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، وتختلف هذه الصعوبات والمشكلات باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه. وتتمثل أهم هذه الصعوبات والمشاكل في:

1 — انخفاض الإمكانات المالية لدى هذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين، إضافة إلى عدم القدرة على استخدام وسائل النقل المناسبة لتصريف المنتج وبالتالي ارتفاع تكاليف النقل وعدم استخدام وسائل الإعلان والإشهار المناسبة.

2 — تفضيل المستهلك المحلي للسلع الأجنبية المستوردة المماثلة للسلع المحلية بدافع التقليد أو المحاكاة، أو بفعل انخفاض أسعارها وخاصة السلع المنتجة في دول جنوب شرق آسيا التي غزت معظم الأسواق الدولية.

3 — عدم توفر الحوافز المالية والإدارية بالقدر الكافي لتمكين السلع الوطنية من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية وحتى في السوق المحلية.

المحور الثالث: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

يحتاج نمو المؤسسة، وخاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها إلى حضانة كالإنسان في مرحلة الطفولة، ذلك لأنها تفقر لعدد من المقومات تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية. إذ الكثير من المؤسسات يصيبها الفشل في مرحلة الطفولة (سنة أو سنتين) بسبب انعدام الحضانة التي تزودها ببعض مقومات الاستمرار.

فعلى سبيل المثال من ضمن حوالي 200000 مؤسسة تنشأ سنوياً في فرنسا، نجد ثلثها (3/1) يزول بعد ثلاث سنوات، ونصفها (2/1) بعد خمس سنوات⁽¹⁷⁾.

وقد نشأت فكرة الحاضنات في أواخر الثمانينات في ظل العودة إلى الاهتمام بدور المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني، وضرورة تنمية روح الريادة والمبادرة، ومساندة المؤسسات الرائدة الصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق. وكذلك تلازمت فكرة الحاضنات مع فكرة مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم، مساعدة الباحثين على الانتقال بنتائج أبحاثهم من مرحلة الإبداع المخبري إلى مرحلة الترويج التجاري لنتائج الأبحاث⁽¹⁸⁾.

ولفهم دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستحسن التعرض إلى مفهوم حاضنات الأعمال، أنواعها، مهامها، أثارها الاقتصادية .

أولاً: مفهوم حضانة الأعمال، وحاضنة الأعمال

1 - مفهوم حضانة الأعمال

" يمكن تعريف حضانة الأعمال بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير المشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو - بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط - وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة"⁽¹⁹⁾.

2 - مفهوم حاضنة الأعمال

تعرف حاضنة الأعمال بأنها مؤسسة قائمة بذاتها تعمل على توفير حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار - وخاصة الرياديين - الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة يهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق.

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات المساعدة، والمساعدات المالية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته أو في أثناء مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة"⁽²⁰⁾.

ثانياً : أنواع حاضنات الأعمال

يمكن تصنيف حاضنات الأعمال من حيث الملكية إلى الأنواع التالية⁽²¹⁾ :

1 — حاضنات الأعمال العامة: تقوم هذه الحاضنات بدعم ورعاية الحكومة أو الهيئات والأجهزة المحلية، وهي لا تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأرباح بل ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.

2 — حاضنات الأعمال الخاصة: تسعى هذه الحاضنات إلى تحقيق الأرباح بدرجة أساسية .

3 — حاضنات الأعمال المختلفة (عامة وخاصة) .

4 — حاضنات الأعمال ذات الصلة بالجامعات : تنبثق هذه الحاضنات من الجامعات والمعاهد العليا، ولها نفس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحاضنات العامة والخاصة، وفي الجزائر ينتظر من مخابر البحث المعتمدة في الجامعات، ومراكز البحث خارج الجامعة للعب دورها كحاضنات أعمال للصناعات الناشئة، سواء فيما يتعلق بجانب البحث والتطوير أو بجانب التشريع والتسيير.

وحاضنة الأعمال في الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ثالثاً: مهام حاضنات الأعمال

تقدم حاضنات الأعمال الدعم للمؤسسات المحتضنة في مختلف الجوانب: مثل دراسات الجدوى، الاستشارات القانونية، الدعم المالي، الدعم الإداري والتسييري الدعم الفني، الدعم التسويقي.

وتتلخص مهام حاضنات الأعمال فيما يلي :

1 — تقديم الاستشارة للمستثمرين فيما يتعلق بدراسات الجدوى لاستثماراتهم واختيار الآلات والمعدات والمواد وطرق العمل.

2 — توفر للمؤسسات المحتضنة مبنى يشمل مكاتب الإدارة لكل منها وقاعة استقبال مستقلة ومشتركة.

3 — تقديم مساعدات مالية للمؤسسات المحتضنة لمساعدتها على الإنفاق الاستثماري الأولي، وكذلك التعريف بغرض ومصادر التمويل المتاحة.

4 — تقديم الدعم الفني للمؤسسات المحتضنة فيما يخص تصميم المنتجات أو تطويرها، وكل ما يتعلق بتحسين الجودة.

5 — إرشاد المؤسسات المحتضنة إلى مختلف الهيئات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بنشاط هذه المؤسسات فها يتعلق بالقوانين والشروط الخاصة بالتسجيل والضرائب والجمارك وشركات التأمين والموردين والأسواق المحتملة ... وغيرها .

6 — إجراء دورات تدريب وتأهيل للعاملين والمستثمرين في المؤسسات المحتضنة سواء من طرف المؤسسة الحاضنة ذاتها أو عن طريق هيئات مختصة.

7 — تزويد المؤسسات المحتضنة بقطع الغيار المطلوبة أو القطع التي تضيف كفاءة أكبر للتجهيزات المتاحة أو إرشادهم إلى أماكن تواجد هذه القطع وأنواعها وأسعارها، وكذلك تقديم خدمات الصيانة لمختلف التجهيزات الميكانيكية والإلكترونية.

رابعاً: الآثار الاقتصادية لحاضنات الأعمال

في عام 1997 أجريت دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية عن الآثار الاقتصادية لحضانة الأعمال، فأظهرت نتائج هذه الدراسة الأثر الإيجابي للخدمات التي تقدم للمؤسسات المحتضنة. إذ وصف الخبراء حاضنات الأعمال بأنها تضيف قيمة أفضل للتنمية الاقتصادية من ناحيتين : الأولى من ناحية مساعدتها في تخفيض التكلفة، والثانية ارتفاع معدل العائد على الاستثمار للشركات التي تقدم لها الخدمات من قبل الحاضنات. بسبب الخدمات والمساعدات التي تقدمها حاضنات الأعمال بلغت نسبة الشركات الصغيرة التي استثمرت في السوق 87% وبلغ معدل نمو مبيعات الشركات التي تلقت المساعدات حوالي 400%.

إن إيمان الباحثين والممارسين بأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه حاضنات الأعمال، جعلهم يقدمون العديد من التوصيات بخصوص دعمها. ومن أمثلة هذه التوصيات ما يلي :

— زيادة حجم الاستثمار في مجال حضانة الأعمال كأداة رئيسية في التنمية الاقتصادية.

- توجيه هذه الاستثمارات إلى أفضل البرامج الخدماتية والمساعدات التي يمكن تقديمها حتى تحقق أحسن استخدام للموارد في المجتمعات السكانية وخاصة المحلية.
- تزويد العاملين في قطاع حضانة الأعمال بكل المعلومات ونتائج البحوث التي تساعد في تطوير هذه الصناعة.

الخاتمة

لقد أدت التحولات السريعة في الاقتصاد العالمي وخاصة تأزم الأوضاع المالية منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي بالدول المتقدمة والنامية إلى إعادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة في :

- توفير فرص عمل للمواطنين وخاصة محدودي الخبرة والمهارة.
 - جذب وتعبئة المدخرات واستثمارها .
 - دعم وتنمية الصادرات.
 - المساهمة في الابتكار
 - تحقيق التكامل بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة وخاصة الصناعية.
 - المساهمة في التنمية الإقليمية.
- ونظرا للصعوبات والمشاكل العديدة التي تواجه هذه المؤسسات وتحد من قدرتها على العمل والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي — وخاصة في الدول النامية — قامت الكثير من الدول المتقدمة والنامية بإقامة شبكات دعم تقوم بتقديم يد المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في مرحلة الانطلاق، ومن أبرز نظم شبكات الدعم حاضنات الأعمال التي وصفها الخبراء بأنها تضيف قيمة أفضل للتنمية الاقتصادية من ناحيتين :

- الأولى: مساعدتها في تخفيض التكلفة.
- والثانية: ارتفاع معدل العائد على الاستثمار للشركات التي تقدم لها الخدمات من قبل الحاضنات.

المراجع:

- 01 - د. نبيل جواد : إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2007، ص 24 .
- 02 - المرجع نفسه، ص 25 .
- 03 - المرجع نفسه، ص 25.
- 04 - المرجع نفسه، ص 26.
- 05 - د. إسماعيل شعباني : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، ورقة بحث مقدمة للدورة الدولية "، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية"، سطيف 25 - 28 ماي 2003، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، سطيف 2004، ص 65.
- 06 - وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ديسمبر 2001، ص 8 - 9 .
- 07 - د. زيارى بلقاسم : العنقيدات الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 7، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 2007، ص 169.
- 08 - دنادية محمد عبدالعال : تمويل نشاط الصناعات الصغيرة مع التطبيق على صناعات الغزل والنسيج بمنطقة شبرا الخيمة الصناعية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، 1997، ص 16.
- 09 - نفس المرجع، ص 18.
- 10 - د. زيارى بلقاسم : المرجع السابق، ص 170 .
- 11 - عبدالرحمن بن عنتز، عبدالله بلوناس : مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية، ورقة بحث مقدمة للدورة الدولية، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية" سطيف 25 - 28 ماي 2003، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو- مغاربي، سطيف 2004، ص 421.
- 12 - دنادية محمد عبدالعال : المرجع سابق، ص 19.
- 13 - المرجع نفسه، ص 20.
- 14 - المرجع نفسه، ص 20، 21 .
- 15 - د. نبيل جواد، المرجع السابق، ص 97 .
- 16 - دنادية محمد عبدالعال : مرجع سابق، ص 18.
- 17 - د. حسين رحيم : نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2 سنة 2003، ص 168.
- 18 - رنا أحمد ديب عتياني : " حاضنات الأعمال كآلية لدعم الأعمال الصغيرة في عصر العولمة"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول " العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية " سكيكدة 13 - 14 ماي 2001، ص 154.
- 19 - المرجع نفسه، ص 151.
- 20 - المرجع نفسه، ص 154 .
- 21 - المرجع نفسه - 152 .
- 22 - د. حسين رحيم : المرجع السابق، ص 169 .
- 23 - د. رنا أحمد ديب عتياني : المرجع السابق، ص 153 .
- 24 - نفس المرجع، ص 153 .